تسريح جنودهم الاحتياطيين ، واعادتهم الى الحياة المدنية . وكان العازر قد أعلن في يوم ١٨ كانون الثاني ، بعد توقيع اتفاق فك الارتباط : « سوف نقوم بتسريح عدد كبير من جنود الاحتياط بصورة تدريجية بعد تنفيذ الاتفاق ، بعد شهر ونصف او شهرين من اليوم » . (ر.١.١. ، عدد ٤٤٠) . وصرح دايان في اليوم نفسه « انه يحتمل تسريح ٤٠ الف رجل في المرحلة الاولى » . وفي يوم ٢٤ من الشهر نفسه أعلن رئيس شعبة الطاقة البشرية في القيادة العامة (الشعبة الاولى) هرتسل شافير في مؤتمر صحافي عقده في تل ابيب انه « تم تسريح ٥٠ في المئة من جنود الاحتياط الذين خدموا في الجيش منذ نشوب الحرب » . (ر.١.١. ، ملحق عدد ٤٤٤) . وهذا يعني ان الجيش الاسرائيلي اعاد الى الحياة المدنية بشكل فوري حوالي ١٠٠ الف رجل، قبل أن يمضي على توقيع اتفاق فصل القوات اسبوع واحد ، الامر الذي يؤكد الضغط الهائل الذي كان يخضع له الاقتصاد الاسرائيلي ، وحاجته الملحة الى القوى البشرية المعبأة داخل القوات المسلحة . وعلاوة على ذلك فقد أعلن شافير « انه بالاضافة الى المسرحين ، فان ثمة ٣٠ الف مواطن اعيدوا الى اماكن عملهم » ، وهذا يعني ان ٣٠ الف شخص ممن كانوا مضطرين الى البقاء بعيدا عن اعمالهم العادية ، للقيام بأعمال شبه عسكرية ، قد عادوا الى الحياة الطبيعية ليشاركوا في تسيير عجلة الاقتصاد شبه المتعطلة.

ثالثا — اذا كانت مصر لا تتضرر من تخفيف حجم قواتها الموجودة على الضفة الشرقية للقناة نظرا لقدرتها على دفع اعداد كبيرة من فرق المشاة والدبابات ووحدات الصواريخ ارض — جو المتحركة من طراز « سام — ٦ » عبر القناة تحت تغطية مظلة دفاع جوي فعالة (كما فعلت في الايام الاولى من حرب تشرين الاول) ، فان اسرائيل لا تتضرر كثيرا من تخفيف حجم قواتها الموجودة بين خطها الامامي في سيناء وخط الممرات ، نظرا لقدرتها هي ايضا على دفع عدد كبير من الفرق عبر الممرات ، تحت تغطية طيران قوي فعال ، أعادت الولايات المتحدة الاميركية له كل قدرته القتالية ، رغم الخسائر الفادحة التي اصابته في الجولة السابقة.

رابعا — ان وجود قوات الطوارىء الدولية بين الخطين المصري والاسرائيلي يفيد اسرائيل بشكل مؤكد . ذلك لان اسرائيل ، التي تبني قواتها المسلحة على أساس الاعتماد على الاحتياط الذي يجمع عند الضرورة ، تحتاج اكثر من مصر الى هامش زمني يسمح لها بجمع هذا الاحتياط وتعبئته وحشده ، خاصة وان القوات المسلحة المصرية مبنية على أساس الجيش العامل الموجود تحت السلاح ، والذي لا يتطلب هامشا زمنيا كبيرا للجمع والتعبئة والحشد . فوجود قوات الطوارىء الدولية ، واضطرار الطرف المهاجم الى ابعادها قبل الهجوم سيمنح اسرائيل هذا الهامش الزمني، وسينقذها من مفاجأة استراتيجية عربية ، على غرار مفاجأة ٦ تشرين الاول ، ولكنه لن يفيد القوات المصرية بالمستوى نفسه لان هذه القوات محتشدة دائما ومستعدة دائما للرد على المفاجآت. وبالاضافة الى ذلك ، فان اسرائيل تمثل دائما الطرف المتعنت ، المماطل ، المخادع ، الذي سيحاول استغلال دعم واشنطن لعرقلة مفاوضات جنيف . لذا فهي الطرف الذي سيستفيد من أي تجميد للوضع الراهن الجديد وراء ستارة من قوات الطوارىء الدولية ، كما ستستفيد من البقاء على المرتفعات الحصينة مع استمرار استثمار بترول الشاطىء الشرقي لقناة السويس، الذي يبلغ ثمنه (بعد ارتفاع سعر البرميل الى ١٣ — ١٧ دولارا) حوالي مليار دولار سنويا .

فاذا افترضنا ان اسرائيل ستبقى مخلصة لسياستها الصهيونية التوسعية ، وستماطل في الانسحاب — ولنا من تاريخ اسرائيل ما يدفعنا الى هذا الافتراض — وصلنا الى الاستنتاج بأن مصر قد تجد نفسها مضطرة للعودة الى القتال . ولن تستطيع القتال في هذه الحالة الا بعد ابعاد قوات الطوارىء الدولية ، وبعد اعطاء اسرائيل الفرصة لاعادة التعبئة والحشد . وهنا سيكون امام القوات المصرية ان تتقدم في اتجاه الشرق لتصطدم بخط المرتفعات الذي يمكن الدفاع عنه بقوات قليلة، او ان تتجه نحو الجنوب لتحرير الشاطىء الشرقي لخليج السويس واستعادة منابع النفط ، معرضة بذلك مؤخرتها وجناحها الايسر لضربة معاكسة اسرائيلية قوية . وستكون القوات الاسرائيلية — اذا تقدم المصريون شرقا — في وضع يسمح لها بالدفاع امام المصريين على خط المرتفعات ، وحشد كبد قواتها على الجبهة السورية لتسديد ضربة غير مباشرة الى مصر عن طريق القيام بضربة مباشرة